الجماعة التي كانت تحكم
مصر من وراء عبد الناصر

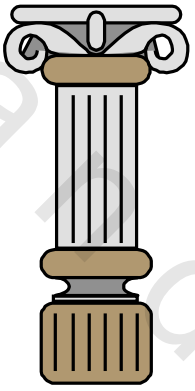

الفصل الأول

obeikandl.com

obeikandl.com

إن قصة الجماعة التي أطلق عليها الرئيس الراحل السادات تارة اسم (مراكز القوى)، وتارة أخرى اسم (جماعة علي صبري) واتهم أفرادها بأنهم عملاء للاتحاد السوفيتي؛ تعد قصة من أعجب القصص التي دارت أحداثها المثيرة على المسرح السياسي المصري في عهد الثورة، وهي تحوي كل المقومات اللازمة لتصبح عملاً سينمائيًا ناجحًا يحظى بإقبال الجمهور.

إنها قصة بضعة ضباط عاديين من الجيش لم يكن أحد منهم قبل ظهوره يتمتع بأية ميزات أو مؤهلات خاصةً ينفرد بها عن أقرانه، ولم تكن بينهم زمالة السلاح، فقد كانوا من أسلحة مختلفة، ولم تكن بينهم صداقات خاصة سابقة؛ إذ كانوا بحكم أعمارهم المتباينة من خريجي دفع مختلفة في الكلية الحربية، ولم تكن الفرصة متاحة أمام أحد منهم للوصول إلى مركز القوة أو السلطان، فقد كان العهد الذي تواجدوا فيه بالجيش هو عهد الثورة.

ولم يكن أحد منهم من الضباط الأحرار، أو له أدنى علاقة بثورة 23 يوليو 1952، وعلى الرغم من أن كل الظروف كانت في غير صالحهم، وكانت كفيلة بأن تجعل خط خدمتهم بالجيش يسير سيراً عاديًا مثل الآلاف من أقرانهم بالجيش الذين تدرجوا في مختلف الرتب حتى أحيلوا على التقاعد؛ فإن الحظ تدخل تدخلاً عجيبًا في مجرى حياتهم، وكادوا لا يصدقون أنفسهم عندما اكتشفوا ذات يوم أن المسرح قد خلا فجأة من جميع الأبطال، وأنهم ـ وهم مجرد الكومبارس الصغار ـ قد غدوا الأبطال الكبار.

لقد كانت البداية هي تقربهم من بعض رجال الثورة الأقوياء الذين أوصلوهم إلى أول الطريق، وكانت نقطة البداية والانطلاق هي العمل في جهاز المخابرات العامة الجديد الذي أنشأته الثورة، وسنحت لهم الفرصة خلال عملهم بالجهاز لكي يتعرف عليهم عبد الناصر شخصيًا، وعندئذٍ برزت مؤهلاتهم وتألقت مواهبهم، وكانت

مؤهلاتهم عبارة عن خليط من مبادئ (ميكافيللي) التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة، امتزجت في كيانهم بمواهب شخصية كانت كامنة في أعماقهم، وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفق. . عناصر متباينة كانت تجمع بين المكر والدهاء، والطموح والرياء، والخداع والولاء، والعمل المتواصل في المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية خاصة؛ فإن الغرض كان إرضاء الرئيس بأي ثمن؛ كانت مشاعرهم مزيجًا من هيام ملتهب بالقوة، وشغف عات بالنفوذ؛ أما عشقهم الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة، وبحكم عدم انتمائهم قبل الثورة لتنظيم الضباط الأحرار كان استياؤهم بالغًا من نفوذ أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومن الضباط الأحرار الذين برزوا على المسرح السياسي على اعتبار أنهم أشد ولاء لعبد الناصر من كل هؤلاء، وأنهم يخدمون الثورة أكثر منهم، وهكذا أسهموا بتدبيرهم في معاونة عبد الناصر في التخلص فيمن بقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة واحداً وراء الآخر.

وقد اعترف أحد أعضاء هذه الجماعة في مذكراته التي نشرت أخيراً وهو الفريق أول محمد فوزي إنه قد لعب الدور الرئيسي في معاونة عبد الناصر في التخلص من أعز أصدقائه وأقرب زملائه إلى قلبه، وهو المشير عبد الحكيم عامر؛ حتى انتهى الأمر بمأساة مصرعه في استراحة ريفية منعزلة في طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم في الساعة 6.35 مساء يوم 14 سبتمبر 1967، ولم يبق بعد ذلك من أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم في الحكم سوى عضوين فقط هما: "السادات وحسين الشافعي"، ولكنهما كانا بلا نفوذ أو سلطان، ومما زاد مكن شجونهما أن أي فرد من أعضاء هذه الجماعة كان أهم كثيراً منهما في نظر عبد الناصر، وعلى الرغم من أن السادات أطلق على أفراد هذه الجماعة اسم "جماعة علي صبري"، وجرى المؤرخون والكُتّاب بعد ذلك على نهجه، وعلى إطلاق هذا الاسم عليها بعد أن أصبح عُرفًا واصطلاحًا من الصعب تغييره، فإن واقع الأمر وتصحيح التاريخ هو أن هذه الجماعة لم تكن جماعة علي صبري، وإذا كانت هناك تسمية تصح أن تطلق عليها فيجب أن تسمى جماعة "شعراوي وسامي وفوزي".

إن أعضاء هذه الجماعة الثلاثية الذين كانوا يحكمون مصر بالفعل، والذين أحكموا قبضتهم بعد هزيمة يونيو 1967 على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية هم: "شعراوي جمعة وزير الداخلية وقتئذ، وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات الذي صدر قرار جمهوري في 27 أبريل 1970 بتعينه وزيراً للدولة، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق"، وبينما انطلق شأن أعضاء هذا الثالوث كالشهاب اللامع في سماء السياسة المصرية، وعلا حظهم وارتفع نجمهم حتى أصبحوا يتحكمون في كل مقادير البلاد، ويدين لهم الكبار والصغار بالخضوع والولاء إلا نهايتهم كانت مأساة أليمة، وكما يجري الحال دائمًا في القصص الدرامية المثيرة، وجد أفراد الجماعة أنفسهم لأول مرة منذ سنوات طويلة داخل زنازين موحشة رطبة وراء قضبان من حديد في سجن "أبو زعبل" ثم في ليمان طره.

لقد ضاع المجد، وتبخر السلطان، وانصرف عنهم الأصدقاء والأحباب، وانفض الخدم والحشم، ولم يعد هناك مسرح كي يلعبوا فوقه أدوار البطولة، ولا جمهور حشاد كي يصفق لهم بحماسة كالعادة؛ إنما خطوات ثقيلة لسجان غليظ القلب مكفهر الملامح لم يكن يدرك أن داخل تلك الزنازين التي يتولى حراستها من كانوا يتحكمون يومًا من الأيام في مقادير مصر ومصائر شعبها، وكيف يدرك مثل هذا السجان أن نزلاءه التعساء المستكينين كانوا في فترة من التاريخ ملوك مصر غير المتوجين.

كيف أصبحت الجماعة مصدر جميع السلطات؟

بعد هزيمة يونيو 1967 انعقد عزم عبد الناصر على تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض غمار معركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل يسترد بها زعامته التي تزعزعت، ويستعيد بها العرب كرامتهم المفقودة وأرضهم السليبة، وحتى يمكنه التفرغ لهذا الواجب المقدس أوكل مسئولية حكم البلاد خلال تلك الفترة العصيبة إلى أفراد تلك الجماعة الثلاثية "شعراوي وسامي وفوزي" واعتبرهم مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن، وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية في البلاد.

وفضلاً عن هيمنة أفراد الجماعة بحكم مناصبهم وإشرافهم على جميع السلطات التنفيذية في الدولة فقد كانت لهم هيمنة قوية كذلك على التنظيم لشعبي الوحيد في مصر وهو "الاتحاد الاشتراكي" ، إذ إن شعراوي جمعة علاوة على منصبه الخطير كوزير للداخلية كان يشغل منصب الأمين المساعد لعلي صبري أمين التنظيم؛ كما كان شعراوي يتولى أمانة التنظيم الطليعي منذ عام 1965، وهو تنظيم سري أمر عبد الناصر بإنشائه داخل الاتحاد الاشتراكي بهدف حماية النظام الناصري من القوى المضادة للثورة، ووفقًا لنصوص الميثاق فإن التنظيم الطليعي هو الذي يقود الاتحاد الاشتراكي وبالتالي يتولى قيادة جماهير الشعب.

وكان أعضاء الجماعة "شعراوي وسامي وفوزي" يجتمعون كل مساء بعد انتهاء العمل اليومي في مكتب سامي شرف المواجه لمنزل عبد الناصر بمنشية البكري، حيث تعرض عليهم أهم شئون الدولة ليتولوا بحثها وإصدار قراراتهم بشأنها، وعن طريق التليفون المباشر الذي كان يربط بين الرئيس وسامي شرف كان عبد الناصر يتصل بسامي أو بشعراوي أثناء الاجتماع، وكان أحيانًا يطلبهما معًا أو كلا على حدنه لامقابلته في المنزل، وعندما كان يطالع مقالاً أو نبأ في مجلة أو جريدة مصرية أو أجنبية يلفت نظره كان يؤشر عليه سامي أو شعراوي للإطلاع حتى تكون جميع المعلومات لديهما.

ووصلت ثقة الرئيس بهذه الجماعة إلى حد أن الرئيس كان أحيانًا يسافر إلى الخارج ويوكل لأفرادها تصريف أمور البلاد دون أن يعين نائبًا عنه كما هو المفترض، كما كانت تعليماته تقضي بألا يترك أفرادها القاهرة في وقت واحد.

وكان شعراوي وفوزي لا يتركان مكتب سامي إلا بعد أن يتأكدا أن الرئيس قد توجه إلى غرفة نومه، أما سامي فلم يكن يغادر المكتب إلا بعد أن يطمئن إلى أن الرئيس قد استغرق فعلاً في النوم.

وكان سامي شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين عبد الناصر وبين الوزراء وكبار

مسئولي الدولة، فعن طريق سامي يتلقون التوجيهات والأوامر، وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم، وعندما بدأت الشائعات تنتشر في مصر وأخذت الصحف في الخارج تنشر أن مصر يحكمها ثلاثة من وراء عبد الناصر لم يكن الرئيس يهتم كثيراً بذلك الأمر، وعندما كان يكتشف أن أفراد الجماعة غاضبون مما ينشر في الخارج أو مما تلوكه الألسن في الداخل كان يقول لهم: "ما تزعلوش لو الناس مشتمتكوش يبقى ملكوش قيمة عندي"، وكان يقول لهم ضاحكًا إنه لو فتح جريدة الجارديان الإنجليزية ووجدها تمدح فيه شخصيًا لأدرك على الفور إنه يسير في الطريق الخاطئ.

وكان عبد الناصر بعد حرب يونيو 1967 قد أصبح يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وكان يتعمد أن يكون لشعراوي وسامي مركز مرموق ووزن خاص لدى أعضاء الوزارة، وحدث ذات مرة أن طلب من شعراوي إبلاغ توجيه وتأنيب إلى أحد الوزراء المدنيين، ولما حاول شعراوي الاعتذار للرئيس عن طريق سامي بالنسبة لحساسية الوضع أبدى عبد الناصر استغرابه من ذلك الحرج الذي يحس به شعراوي وقال: "أنا عاوز الوزراي يشعروا أنهم بتوعكم"، ولما رد عليه سامي قائلاً: "بتوع سيادتك يا فندم" كرر مرة أخرى "لا بتوعكم أنتم".

كيف كانت الرقابة تفرض على الأشخاص؟

كان شعراوي جمعة وسامي شرف هما اللذين يتحكمان وحدهما في فرض الرقابة على الأشخاص في مصر كلها، وكان من سلطة أي منهما أن يصدر أمراً شفويًا بوضع أي شخص في مصر تحت الرقابة مهما كان هذا الشخص ومهما كان منصبه أو مركزه، وبدون الرجوع إلى أية جهة قضائية، وكانت عملية الرقابة بمختلف أنواعها تتم بواسطة جهازين في الدولة هما جهاز المخابرات العامة التابع لسامي شرف، وجهاز المباحث العامة التابع لشعراوي جمعة. ولم تكن هناك أية قواعد أو أسس موضوعة لإتباعها قبل

إصدار أوامر المراقبة، ووفقًا لاعتراف سامي شرف في التحقيق كانت هناك ثلاثة أساليب للمراقبة:

أولاً: تسجيل الأحاديث التليفونية، وكان ذلك يتم في قاعة خاصة بالسنترال المركزي بمبنى هيئة التليفونات بشارع رمسيس بمعرفة جهاز المخابرات العامة والمباحث العامة، وكانت تفريغات شرائط التسجيلات التليفونية ترسل بواسطة المخابرات إلى سامي شرف وبواسطة المباحث العامة إلى شعراوي جمعة للإطلاع عليها، ثم تحفظ بعد التأشيرة عليها بما يتبع في ملفات خاصة للرجوع والاستفادة منها عند الضرورة.

ثانيًا: نظام التصنت وهو عبارة عن وضع أجهزة حساسة للتصنت "ميكروفونات غاية في صغر الحجم" في منزل أو مكتب الشخص المطلوب مراقبته ويمكن بهذه الوسيلة الاستماع إلى كل ما يدور لديه من أحاديث وأقوال، وتسجيلها في نفس الوقت بواسطة أجهزة تسجيل موجودة في أماكن أخرى بعيدة إما سلكيًا أو لا سلكيًا، وكانت هناك وسيلتان لوضع أجهزة التصنت خفية في المكاتب والمنازل دون أن يشعر أصحابها:

الوسيلة الأولى: هي قيام أفراد متخصصين من أجهزة الأمن بدخول البيوت أو المكاتب بمفاتيح مصطنعة بعد التأكد من خلوها من أصحابها، ووضع أجهزة التصنت في أماكن مخفاة لا يمكن اكتشافها.

الوسيلة الثانية: هي تجنيد بعض الأشخاص ـ عن طريق الإغراء بالمال أو التهديد بالإيذاء ـ ممن لا يثير دخولهم هذه الأماكن أية شبهات مثل: "عمال التليفونات، وسعاه المكاتب، وخدم البيوت، والسائقين الخصوصيين"، وبعض الحرفين أمثال: "عمال السباكة والكهرباء والبياض والنقاشة"، وتوكل إلى هؤلاء بعد تدريبهم مهمة وضع أجهزة التصنت في الأماكن التي تحدد لهم خفية دون أن يثير دخولهم بالطبع أية شكوك بحكم ترددهم الطبيعي على هذه الأمكنة لمزاولة أعمالهم.

وكانت عملية وضع أجهزة التصنت لتسجيل ما يدور في المكاتب والبيوت تعد انتهاكًا صارخًا لحرمة البيوت التي يكفلها الدستور والقانون، ووصل الأمر إلى أن رئيس الجمهورية وقتئذ لم يسلم بيته في الجيزة من وضع أجهزة التصنت به، وقد أعلن الرئيس الراجل السادات هذه الحقيقة المذهلة في بيانه الشهير الذي أذاعه على الشعب يوم 14 مايو 1971 عن طريق وسائل الإعلام، فقد ذكر ما يلي بالحرف الواحد: "فيه وزراء قالوا لي بيتك في تسجيل عليك! بيت رئيس الجمهورية الخاص! كنت بقول لهم بلا كلام فارغ مين يجرؤ يعمل حاجة زي دي؟ مين حيعملها سامي ولا شعراوي؟ ويؤسفني أن أقرر أنه أتضح أن أودة مكتبي في بيتي في بيت رئيس الجمهورية وجدنا فيه جهاز امبارح بالليل، لأن بعد اللي حرى بعث جبت جهاز الكتروني اللي بيبحث ووجدت الجهاز في غرفة مكتبي أنا شخصيًا". وقد تبين خلال التحقيق في أحداث 15 مايو 1971 أن سامي شرف قد ثبت بعض أجهزة التصنت في أماكن مختلفة في "الاتحاد الاشتراكي" لتنقل إلى أجهزة الاستماع والتسجيل في مكتبه كل ما يدور في هذه الأمكنة من أحاديث وأسرار.

وقد كشف الستار عن هذه الحقيقة المجهولة التقرير الذي قدمه المهندس عبد السلام خليل وكيل الإدارة العامة لتشغيل استوديوهات التليفزيون وقتئذ، الذي كلفته النيابة العامة بمعاينة مكتب سامي شرف بالطابق الثاني عشر بمبنى "الاتحاد الاشتراكي" وفحص أجهزة التسجيل التي كانت مخفاة داخل دولار صاح بحجرة المكتب، وكانت هذه الأجهزة تتصل بأسلاك تمتد داخل الجدران إلى أماكن مختلفة بالمبنى. وقد ورد في تقرير المهندس عبد السلام خليل أنه لم يتمكن من متابعة الأسلاك لمعرفة الأماكن التي تؤدي إليها لأنها داخل الجدران.

ثالثا: المراقبة الشخصية وتتم بواسطة أفراد مخصصين لذلك من أجهزة الأمن لمتابعة تحركات الشخص الموضوع تحت المراقبة طوال اليوم، وتقديم تقرير عن نشاطه

وزياراته ولقاءاته، وتأخذ هذه التقارير نفس مجرى النظم السابقة من حيث إطلاع سامي وشعراوي عليها ثم حفظها بعد ذلك في ملفات خاصة.

وكانت تفريغات تسجيلات التصنت وتقارير المراقبة الشخصية يتم حفظها في مكتب تابع لسامي شرف يرأسه موظف يدعى توفيق عبد العزيز، وكانت هذه السلطة المطلقة التي يتمتع بها كل من سامي وشعراوي عرضة بالطبع كي تستغل لأغراض شخصية ولمعرفة أسرار بعض الشخصيات المعروفة، وقد أتضح بالفعل من تفريغات بعض الشرائط التي ضبطت بعد أحداث 15 مايو أن بعضها كان يحوي أموراً شخصية بحتة أو يختص بعلاقات نسائية، ومنها ما كان يتعلق ببعض الممثلات والراقصات المعروفات، وقد صدر الأمر ذات مرة بتصوير إحدى السيدات الوارد حديثها في التسجيلات "ربما بسبب عذوبة صوتها".

ولا يمكن بالطبع الاقتناع بما ذكره شعراوي وسامي في التحقيق من أن المراقبة على الأشخاص كانت لمصلحة الأمن والنظام، وألا فكيف يمكن تفسير السر في وضع تليفونات شخصيات قيادية مرموقة تحت المراقبة بينما كان أصحابها يعدون وقتئذ من دعائم ذلك النظام، ومن أبرز رجالاته أمثال: حسين الشافعي، وسيد مرعي، وعلي صبري، وعزيز صدقي، ولبيب شقير، وضياء داود، وأمين هويدي، ومحمد أحمد، وفريد عبد الكريم، ومحمد إبراهيم دكروري".

وقد أتضح من معاينة شرائط التسجيل التي ضبطت بعد أحداث 15 مايو أن أحد الشخصيات القيادية بالاتحاد الاشتراكي كانت له علاقة غير شريفة مع زوجة أحد أصدقائه، وقد احتفظت المباحث العامة بشريط تسجيل تضمن حديثًا متبادلاً بينه وبين هذه السيدة حوى عبارات وألفاظًا فاضحة غاية في البذاءة بين الطرفين، مما دعا شعراوي جمعة إلى إصدار أمره بالتحفظ على هذا الشريط وعدم مسحه كوسيلة لاستغلاله بالطبع ضد هذا المسئول الكبير في حالة عدم انقياده له أو محاولة التمرد عليه.

وقد علق الرئيس الراحل السادات على هذا النوع الدنيء من شرائط التسجيل الـذي ضبط منه عدد وفير. فقال في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في 20 مايو 1971 ما يلي: "فيه مسائل في أشرطة التسجيل ستهدم بيوت في هـذا البلـد، هـل هـذه أخـلاق؟ نمسك ذلة، ونذل الناس ونقول أنا ماسك لك وطلع المتآمرين كل واحد فيهم ماسك ذلة على الثاني إيه ده؟".

وكان شعراوي وسامي أدرى الناس بالطبع بخطورة وبـشاعة مـا تـضمه التـسجيلات التليفونية وتسجيلات التصنت على البيوت والمكاتب ومدى مخالفتها للشريعة والـشرف والدستور والقانون، ولذا بذل كل منهما محاولاته لوضع يده عليها أو على الأقل حرقها وإعدامها لإزالة آثار تلك الجريمة النكراء التي ارتكبت في حق الشعب المصري، ولـذا لم يكد يعلم شعراوي خلال وجوده بمكتب الفريق محمد فوزي بعد ظهر الخمـيس 13 مـايو أن ممدوح سالم محافظ الإسكندرية استدعى إلى منزل الرئيس بـالجيزة، وأنـه مـن المنتظـر تعيينه وزيراً للداخلية؛ حتى سارع بالاتصال تليفونيًا باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وطلب منه إعـدام كـل مـا يحـتفظ بـه في إدارتـه مـن شـرائط التـسجيل وتفريـغ المحادثات التليفونية المسجلة، ولكن اللواء حسن طلعت لم يتمكن من تنفيـذ تعليمـات شعراوي جمعة؛ فقد سبقته إلى استلام غرفة التسجيلات بوزارة الداخلية قـوة مـن رجـال الحرس الجمهوري أرست على وجه السرعة بناء على تعليمـات مـن رئـيس الجمهوريـة الذي سارع في نفس الوقت بإجراء اتصال تليفوني مع وزيـر العـدل لإرسـال اثـنين مـن وكلاء النيابة لاستلام الغرفـة مـن الحـرس الجمهـوري، وضـبط الـشرائط والتفريغـات والبدء في التحقيق على الفور.

وقد حاول شعراوي جمعة تبرير ذلك التصرف السريع الذي اتخذه أثناء التحقيـق معـه أمام الدعي الاشتراكي في قضية 15 مايو 1971 فقال إنه قد أجـراه حفاظًـا علـى أعـراض بعض النساء المتزوجات؛ فقد كانت بعض التسجيلات تضم عبارات تدل علـى وجـود

علاقات غير شريفة بينهن وبين بعض الشخصيات التي كان يجري تسجيل أحاديثهم التليفونية.

وكما جرت محاولات وزير الداخلية لإعدام شرائط التسجيل وتفريغاتها في غرفة التسجيل التابعة للمباحث العامة حاول أحمد كامل مدير المخابرات العامة هو الآخر أن يضع يده على شرائط التسجيل الموجودة في غرفة التسجيل بجهاز المخابرات العامة فل يكد يتصل به محمد سعيد سكرتير سامي شرف تليفونيًا في بيته في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الخميس 13 مايو 1971 لينقل إليه تعليمات سامي شرف بوجوب تقديم استقالته من منصبه في الحال إلى رئيس الجمهورية، وبعد أن أعلنت الإذاعة في نشرة أخبار الساعة الحادية عشر مساء نبأ استقالة الوزراء الخمسة "سامي شرف، ومحمد فوزي، وسعد زايد، وحلمي السعيد، ومحمد فايق" حتى أحس باقتراب الخطر فبادر بالاتصال تليفونيًا بعادل العربي رئيس القسم المشرف على تسجيل الأحاديث التليفونية بجهاز المخابرات العامة وطلب منه التوجه من منزله على الفور إلى مبنى المخابرات، وأن يجمع كل ما في غرفة التسجيلات من شرائط تسجيل وتفريقات، وأن يحضرها بأكملها إليه في منزله.

وأثناء إنهماك عادل العربي في تأدية المهمة التي كلفه بها رئيسه؛ كان السادات قد أيقظ اللواء أحمد إسماعيل من نومه قبل الواحدة صباحًا ليأمره بالتوجه إلى مبنى المخابرات العامة ليتولى رئاستها، ولذا عندما انتهى عادل العربي من تجميع الشرائط والتفريغات وجد أن اللواء أحمد إسماعيل هو الذي يجلس على مكتب المدير، ولذا لم يحاول التوجه إلى منزل رئيسه القديم أحمد كامل؛ بل توجه بكل ما يحمله من شرائط وتفريغات إلى مكتب المدير الجديد حيث سلمه الهدية الثمينة التي لا تقدر بثمن.

وكان تسليم شرائط التسجيل إلى أحمد إسماعيل نقطة تحول خطيرة في القضية التي قدم من أجلها أعضاء الجماعة المناوئة للسادات إلى محكمة الثورة التي تشكلت برئاسة

حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب، وعصوية المستشار بدوي حمودة وحسن التهامي مستشار رئيس الجمهورية؛ فقد حوت الشرائط تسجيلاً كاملاً لجميع الأحاديث التليفونية التي دارت بين أفراد الجماعة في مرحلة الأزمة الأخيرة التي نشبت بينهم وبين رئيس الجمهورية بشأن الاتحاد الثلاثي العربي بين مصر وسوريا وليبيا في أعقاب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم الأربعاء 21 أبريل، والتي اشتدت وطأتها بعد إقالة علي صبري في 2 مايو 1971.

وكانت هذه التسجيلات في الواقع هي دليل الإدانة الأساسي الذي اعتمد عليه محكمة الثورة في إصدار أحكامها بالإعدام والسجن على المتهمين من أفراد هذه الجماعة "خفف رئيس الجمهورية أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد". وقد تمت كل هذه التسجيلات كما ذكرنا بناء على أوامر سامي شرف، وهكذا وجد أعضاء الجماعة أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذي ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك.

حقائب علي صبري بين لوائح الجمارك ومكائد السياسة:

استطاعت الجماعة الثلاثية ـ بفضل ما كانت تتمتع به من سلطات مطلقة ونفوذ جبار ـ أن تحيط الرئيس الراحل عبد الناصر بسياج محكم، وأن تتم عزله عن الجميع بحيث أصبح أفرادها هم الأعين التي يبصر بها، وهم الآذان التي يسمع عن طريقها، وهم اللسان الذي ينطق بكلماته وينقل إلى المسئولين أوامره وتوجيهاته، ولم يعد هناك منافس للجماعة الحاكمة أو قرين قد بقى على المسرح السياسي في مصر غير علي صبري الأمين العام للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي ورئيس الوزراء الأسبق والرجل القوي الذي حصل على أعلى نسبة من أصوات اللجنة المركزية في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، والذي جاء بعده في الترتيب حسين الشافعي وأنور السادات، ويبدو أن اتصالاته الوثيقة بالقادة السوفيت في تلك الفترة التي جعلت الجميع ينظرون إليه على أنه رجل موسكو رقم (1) في مصر؛ قد أثارت مشاعر عبد الناصر ضده مما حفز الجماعة على ضرورة التخلص

منه، أو على الأقل تقليم سلطاته وتقليص نفوذه، وتم ذلك بنجاح على أثر حادث مثير كان أشبه ما يكون بالقصص البوليسية وهو ما عرف وقتئذٍ باسم حادث المطار.

في 23 يونيو 1969 سافر علي صبري ووفد مرافق له إلى موسكو، وكان برفقته حرمه ونجله حيث أمضوا هناك ثلاثة أسابيع، وقبل العودة كلف علي صبري سكرتيره الخاص مصطفى ناجي الذي كان ضمن الوفد المرافق له بالسفر وحده إلى القاهرة على أن يحمل معه ما يخص علي صبري وأسرته من حقائب وطرود، وعندما أتضح أن وزنها يتجاوز 2000 كيلوجرام رفض مدير فرع شركة مصر للطيران بموسكو نقل هذا الوزن الضخم إلا بعد دفع الرسوم المقررة الأمر الذي دعا مصطفى ناجي إلى إرسال برقية عاجلة إلى صلاح الشافعي وصلاح فراج مديري مكتب علي صبري بالاتحاد الاشتراكي بالقاهرة بتاريخ 11 يوليو وكان نصها كما يلي:

"رجاء التنبيه على السيدين عبد الحميد البلدي وإسماعيل محمد بانتظارنا في مطار القاهرة باللوري والجيب يوم الاثنين 14 يوليو حيث سأصل بمفردي ومعي أمتعة السيد علي صبري على الطائرة المصرية، والاتصال بشركة مصر للطيران ليرسلوا للسيد حسين توفيق مديرها بموسكو الموافقة تلغرافيًا بشحن 2000 كيلوجرام زيادة على المقرر بصحبتنا في نفس التاريخ، وعلى نفس الطائرة على أ تتم المحاسبة عن طريق "الاتحاد الاشتراكي"، وعلى أن ترسل شركة مصر للطيران بالقاهرة برقية على فرعها بموسكو بما يفيد ذلك".

وقبل سفر مصطفى ناجي بقليل أخطره علي صبري أن المسئولين في موسكو أعدوا له طائرة خاصة لنقله هو والوفد المرافق له وجميع حقائبه وطروده إلى القاهرة على نفقة الحكومة السوفيتية، مما دعا مصطفى ناجي إلى إرسال برقية ثانية إلى صلاح الشافعي وصلاح فراج بتاريخ 12 يوليو وكان نصها كما يلي:

"خالص تحياتي البرقية السابقة لاغيه بكل تفصيلاتها الرجاء إلغاء الترتيبات

الموضحة بها . الجميع سيحضرون على الطائرة الروسية يوم الثلاثاء 15 يوليو وسأكون بصحبتهم رجاء التنبيه على السيد عبد الحميد البلدي للانتظار في المطار في موعد وصول الطائرة وشكراً " .

وعندما وصلت الطائرة السوفيتية إلى مطار القاهرة يوم 15 يوليو كان في استقبال علي صبري بالمطار عبد الحميد البلدي، وهو الموظف الذي طلب حضوره بالذات، وكذا بعض موظفي مكتبه الذين أحضروا معهم سيارة لوري وقفت أسفل سلم الطائرة، وتم نقل جميع الطرود والحقائب من الطائرة إلى اللوري الذي انطلق به السائق مباشرة إلى فيللا علي صبري الفخمة بجوار كازينو الميريلاند بمصر الجديدة .

واستغل شعراوي جمعة وسامي شرف المعلومات الثمينة التي وصلتهما عن أحداث رحلة علي صبري من موسكو إلى القاهرة لإيغار صدر عبد الناصر وإثارته ضده، فقد نقلا إليه نصر البرقيات المتبادلة بين سكرتيره الخاص في موسكو ومديري مكتبه بالقاهرة، وكذا أمر الطائرة الخاصة التي خصصتها الحكومة السوفيتية لنقله هو وأسرته والوفد المرافق له من موسكو إلى القاهرة على نفقتها . كما أبلغاه بموضوع اللوري الذي امتلأ على سعته بأمتعة علي صبري التي زاد وزنها عن 2000 كيلوجرام، والذي انطلق به السائق رأسًا من أسفل سلم الطائرة إلى فيللا علي صبري دون المرور على الدوائر الجمركية .

ولم يكن ممكنًا من الناحية العملية وصول مضمون البرقيتين المرسلتين من موسكو إلى مكتب علي صبري أمين التنظيم بالقاهرة إلى أي مسئول بالاتحاد الاشتراكي إلا إذا كان الشخص هو شعراوي جمعة بحكم منصبه كأمين التنظيم المساعد إذا إن موظفي مكتب علي صبري المعروف بصرامته وقسوته الشديدتين في معاملة مرءوسيه لم يكونوا من الغباء بحيث يسمحون بتسرب معلومات سرية خاصة برئيسهم إلى أي إنسان .

ولم يكن في مقدرة أحد من الناحية الواقعية إبلاغ هذه المعلومات إلى عبد الناصر بهذه

الطريقة التي أثارته ودفعته إلى إصدار تعليماته إلى شعراوي جمعة بالتحقيق في هذه الواقعة عن طريق المباحث العامة، وهو إجراء استثنائي لم يسبق له مثيل مع أحد من كبار المسئولين وبالأخص مع شخص في مكانة علي صبري، إلا إذا كان القائم بالتبليغ هو السكرتير الخاص لبعد الناصر أي سامي شرف، إذ إن سامي كما سبق أن أوضحنا كان وقتئذ هو أقرب معاوني عبد الناصر، وألصقهم به في العمل، وأهم من ذلك كله كان أقدر الناس على معرفة حقيقة مشاعر عبد الناصر تجاه علي صبري في ذلك الحين، وكانت بلا شك تتسم بالنقمة عليه وعدم الرضا عنه، مما شجعه على تقديم ما لديه من معلومات بطريقة استفزت عبد الناصر وضاعفت من حدة غضبه ضد علي صبري.

وقد اعترف سامي شرف في التحقيق الذي أجراه معه جهاز المدعي الاشتراكي في قضية 15 مايو 1971 أن علاقة علي صبري به قد ساءت عقب حادث المطار لأنه اعتقد أنه كان وراء هذا الموضوع.

ومن الواضح أن عبد الناصر قد وجد فيما جرى فرصة لتأديب علي صبري وتقليص نفوذه، وكذا للتهوين من شأنه وتقليل حجمه أمام القيادة السوفيتية فأمر بإجراء التحقيق في الحال.

وبعد بضعة أيام من وصول علي صبري إلى القاهرة بدأت المباحث العامة التحقيق في الحادث بطريقة سرية، واستدعى أمام سلطة التحقيق بعض موظفي مكتب علي صبري، وكان منهم بالطبع سكرتيره الخاص مصطفى ناجي، وأولئك الذين استقبلوه بمطار القاهرة، وكذا سائق اللوري، وسئلوا جميعًا عن تفاصيل الموضوع وعن سر ذلك الوزن الضخم من الطرود التي نقلت من موسكو وعن محتوياتها، وإلى أين أرسلت وهل سبق لعلي صبري إحضار أمتعة معه بمثل هذا الوزن في أسفاره السابقة؟

وإمعانًا في إذلال علي صبري صدرت الأوامر عقب انتهاء التحقيق باعتقال سكرتيره الخاص مصطفى ناجي، وفي 30 يوليو 1969 أي بعد 15 يومًا فقط من العودة من موسكو

فوجئت أسرة مصطفى ناجي بزوار الفجر يقتحمون عليهم البيت وينتزعون مصطفى من بينهم حيث أودع سجن القلعة بدون أي أمر قضائي أو اتهام، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد 60 يومًا بعد إصابته بانهيار عصبي لفرط ما عاناه من الظلم والعذاب، مما دفع مدير مستشفى الأمراض العصبية إلى الإلحاح في سبيل الإفراج عنه حرصًا على حياته، وخرج مصطفى من السجن حطامًا ليجد نفسه منقولاً إلى وزارة استصلاح الأراضي بعيدًا عن مكتب علي صبري ولم تمر أعوام قلائل حتى وافته منيته.

وساء موقف علي صبري بالطبع بمجرد أن علم أن موظفي مكتبه يستدعون للتحقيق معهم أمام المباحث العامة بدون إذنه وبناء على تعليمات شخصية من رئيس الجمهورية، وازداد موقفه تحرجًا عقب إلقاء القبض على سكرتيره الخاص مصطفى ناجي وإلقائه في زنزانة انفرادية بسجن القلعة، وأحس علي صبري بإحباط شديد عندما لم تنجح اتصالاته لتحديد الموعد الذي طلبه كي يلتقي بعبد الناصر لتصفية الجو بينهما، مما حدا به إلى الاعتكاف في منزله والانقطاع عن مكتبه والامتناع عن حضور الحفلات والمناسبات العامة.

وقد روت لنا حرم مصطفى ناجي أن علي صبري تخلى تمامًا عن زوجها بمجرد دخوله السجن رغم علمه أن مصطفى يدفع ثمن ما جناه هو، وأن اعتقاله إنما كان مجرد وسيلة للضغط عليه هو وتأديبه ليسارع بتقديم آيات الخضوع والولاء للرئيس، وليعرف في المستقبل حدود مركزه فلا يتعداها ثانية.

ومن سخرية القدر أن علي صبري عقب اعتقاله في أحداث 15 مايو 1971 نزل في سجن القلعة في نفس الزنزانة التي نزل فيها سكرتيره الخاص من قبل، وهكذا شاءت العناية الإلهية أن يذوق من نفس الكأس التي ذاق منها من قبل مصطفى ناجي ظلمًا وعدونًا بسببه، وليت الظالمين يتذكرون دائمًا قوله تعالى: M 9 : ; < = > ? @ A L (آل عمران: 182).

ورغم إحاطة الحادث بحاجز كثيف من السرية والكتمان، فإن الشائعات لم تلبث أن انتشرت في كل مكان بأن علي صبري قد انقطع عن مزاولة عمله، وأنه قد تغيب عن حضور عدة مناسبات سياسية هامة، وبدأت التساؤلات عن حقيقة الحادث تتولى من مكاتب الاتحاد الاشتراكي وخلايا التنظيم الطليعي، مما أجبر عبد الناصر على الاتفاق مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ على صيغة إيضاحية يتم نشرها في جريدته عوضًا عن إصدار بيان رسمي عن الحادث.

وفي صباح الأحد 21 سبتمبر 1969 صدرت الأهرام وكان عنوانها الرئيسي في صفحتها الأولى يتكون من كلمة واحدة فقط كتبت بحروف ضخمة هي "الحقائق" وورد بعد ذلك البيان التالي بالحرف: "عندما عاد علي صبري من رحلته إلى الاتحاد السوفيتي في يوليو تواترت روايات تفيد أن الطائرة التي وصل عليها من موسكو حملت أمتعة معها تزيد على الوزن المقرر، وأن هذه الأمتعة خرجت من مطار القاهرة دون أن يدفع عنها رسوم الجمارك، وجرى تحقيق في هذه الواقعة، وذلك ما كان ينبغي أن يحدث، وهي ظاهرة صحية، وتبين أن هناك أصلاً للواقعة مع وجود مبالغة في الروايات.

وتناول التحقيق بعض أفراد السكرتارية التي صاحبت علي صبري في رحلته، ووجد علي صبري وكان ذلك منطقيًا ومطلوبًا إنه من اللازم لسلامة التحقيق أن يجمد نشاطه في الاتحاد الاشتراكي حتى ينتهي التحقيق، وانتهى التحقيق بنتيجة تؤكد تمامًا أن علي صبري لم يكن يعلم بالتفاصيل، وعلى ضوء التحقيق ونتيجة له جرى الآتي:

1. إن علي صبري دفع كل ما يستحق من الرسوم الجمركية على الأمتعة التي دخلت حتى ما كان منها لا يخصه شخصيًا (أتضح خلال التحقيق مع علي صبري بعد أحداث 15 مايو أنه أرسل شيكًا بمبلغ 1300 جنيه إلى وزير الخزانة وهو المبلغ الذي قدره عبد الناصر).

2. رغم عدم مسئولية علي صبري شخصيًا عما حدث فقد وضع تحت تصرف الرئيس

استقالته من جميع مناصبه، ثم استقر الرأي في النهاية على أن يترك علي صبري أمانة لجنة التنظيم في الاتحاد الاشتراكي مع استمرار عضويته في اللجنة التنفيذية العليا، وانتداب السيد شعراوي جمعة لأمانة لجنة التنظيم حتى تجتمع اللجنة المركزية. انتهى بيان الأهرام.

وهكذا نجحت الجماعة في استغلال حادث المطار لتنحية علي صبري عن منصبه الخطير في الاتحاد الاشتراكي، وتم انتداب شعراوي جمعة مكانه كأمين عام للتنظيم في بادئ الأمر حتى تم انتخابه في هذا المنصب بعد ذلك بأغلبية ساحقة في اللجنة المركزية، وهكذا دانت أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي وأمانة التنظيم الطليعي لشعراوي جمعة دون منازع، وأصبح أقوى شخصية في التنظيم الشعبي.

كيف حاولوا استغلال علي صبري للإطاحة بالسادات؟

عقب نجاح الجماعة الثلاثية في تنحية علي صبري عن منصبه الكبير في الاتحاد الاشتراكي كأمين للتنظيم، وفي انتخاب شعراوي جمعة بعد ذلك مكانه بأغلبية ساحقة في اللجنة المركزية لم تلبث المقادير أن ساعدت الجماعة على الانفراد بشئون الحكم في مصر انفراداً كاد أن يكون كاملاً لسبب لا دخل لها به، إذ إن عبد الناصر أصيب بأزمة قلبية حادة يوم 10 سبتمبر 1969 نتيجة للصدمة العنيفة التي انتابته على أثر وقوع الإغارة الإسرائيلية البرمائية فجر يوم 9 سبتمبر على الزعفرانة التي تقع على خليج السويس على بعد مائة كيلومتر من مدينة السويس، مما أدى إلى إحالة اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد.

وإزاء شدة مرض عبد الناصر استدعى خصيصًا من موسكو طبيب القلب الشهير تشازوف، وبعد أن فحص حالته أوصى بأن يلتزم عبد الناصر الراحة التامة لأن النوبة القلبية التي أصابته من نوع فتاك وتؤدي إلى وفاة الشخص الذي يصاب بها عند تعرضه لأي إجهاد بدني أو نفسي، وبالفعل لم يعمر بعدها عبد الناصر سوى عام واحد فقط،

ونتيجة لتوصية الأطباء زادت بصورة طبيعية صلاحيات الجماعة الحاكمة، وأصبحت من الناحية الواقعية تمار صلاحيات الرئيس نفسه دون الرجوع إليه حفاظًا على صحته، ونظراً لوجود ختم عبد الناصر لدى سامي شرف فقط أصبح أمراً عاديًا صدور قرارات جمهورية ممهورة بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئًا.

وإزاء تلك الصلاحيات الخطيرة حظيت الجماعة بمكانة عالية جعلت أكبر المسئولين في الدولة في المجالين التنفيذي والشعبي يتسابقون في سبيل اكتساب مودتها ونيل ثقتها، وهكذا بدأت الحلقة الأساسية تتسع لتضم إليها حلقات فرعية، وهذه الحلقات الفرعية استطاعت أن تستقطب حولها حلقات صغيرة من الأجهزة التنفيذية والشعبية حتى أصبحت الجماعة الحاكمة قوة ضخمة يدور في فلكها عشرات، بل مئات من أهم الشخصيات في الدولة، ونتيجة لإحساس عبد الناصر بخطورة مرضه بادر فجأة بتعيين السادات نائبًا له في 20 ديسمبر 1969 قبل سفره مباشرة إلى مؤتمر القمة العربي بالرباط.

وتنفيذاً لتعليمات عبد الناصر كان السادات يحضر أحيانًا اجتماعات الجماعة الثلاثية التي كانت تنعقد كل مساء في مكتب سامي شرف بعد الانتهاء من العمل اليومي لتصريف أمور الدولة، وكانت هذه الاجتماعات تنعقد أحيانًا بمكتب السادات الذي انتقل إليه بقصر الأمير السابق عبد المنعم بسراي القبة، ورغم تعيين السادات نائبًا للرئيس استمر اتصال عبد الناصر المباشر بالجماعة الثلاثية، وظلت هذه الجماعة مسئولة أمامه عن الأمن والنظام وجميع الشئون الداخلية والخارجية في البلاد.

وكان الكثيرون قد ساورهم الاعتقاد بأن علي صبري بعد حادث المطار سوف يختفي إلى الأبد من المسرح السياسي، كما اختفى من قبله الكثيرون من المقربين لعبد الناصر وبخاصة بعد أن اضطره الحادث إلى الانزواء قرابة ستة أشهر، ولكنه بمقدرته العجيبة بدأ يظهر مرة أخرى.

إن مشكلة علي صبري كانت دائمًا أن طموحه لا حدود له، وأنه دائمًا لا يقنع

بالمنصب الذي يتولاه، لقد كانت تنقصه الشعبية، لكنه كان يستعيض عن ذلك بتشغيل مواهبه الأخرى، وأهمها براعته الفائقة في التخطيط والتنظيم ومقدرته الكبيرة على إقناع مستمعيه بآرائه وأفكاره؛ لقد مرت عليه فترات مشرقة كما اجتاز أزمات عصيبة، كان أحيانًا يضيء كالشهاب اللامع في سماء السياسة المصرية، وأحيانًا أخرى كان يختفي تمامًا من على المسرح، ولكنه كان دائمًا يعرف كيف يعود ويبزغ نجمه من جديد، ولذا ففي 17 أبريل 1970 أي بعد حادث المطار بنحو تسعة أشهر فقط أوفده عبد الناصر إلى موسكو لتمثيل مصر في الاحتفال بالعيد المئوي لميلاد لينين، ورغم أن محمود عوض القوني وزير السياحة وقتئذ كان برفقته فإن الرئيس السوفيتي بريجينيف حرص على لقاء علي صبري وحده حينما قابلة ليتلقى منه رسالة عبد الناصر.

وفي 29 يونيو 1970 كان علي صبري هو أبرز أعضاء الوفد المرافق لعبد الناصر في زيارته الأخيرة لموسكو التي استغرقت حوالي 18 يومًا، وكان قد سبق للرئيس قبل هذه الزيارة تعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية لشئون الدفاع الجوي والقوات الجوية، ومنحه رتبة فريق شرف، وبدأ علي صبري يرتدي زي الفريق في القوات الجوية الذي كان يستهويه كثيراً، وأعلن عبد الناصر في المؤتمر القومي الذي انعقد في 23 يوليو 1970 أن علي صبري سيسافر كل ثلاثة أشهر إلى موسكو للاجتماع بالقادة السوفيت، والإشراف على برامج تزويد مصر بالأسلحة والمعدات، وهكذا عاد اسم علي صبري إلى اللمعان ثانية، ورسخت أقدامه على المسرح السياسي بشكل قوي، وعاد الناس يتحدثون عنه من جديد على أنه رجل موسكو رقم (1) في مصر.

وفي 28 سبتمبر 1970 توفى عبد الناصر، وكان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة وأصيبوا بانهيار بسببه.

وقد ذكر شعراوي جمعة أنه ومجموعته فكروا في ترك الحكم، وأنهم صارحوا بذلك محمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذٍ أثناء اجتماع لهم في مكتب سامي شرف استمر

منعقداً بعد ذلك في سيارته، وحضره شعراوي وسامي وأمين هويدي وهيكل، وأن هيكل هو الذي أثناهم عن عزمهم على أساس أنهم أقدر الناس معرفة وأوثقهم صلة بعبد الناصر وبالخط الذي كان ينتهجه. غير أن هيكل يروي لنا هذه الواقعة في كتابه "الطريق إلى رمضان" في الصفحتين 108 و109 من الطبعة الإنجليزية بطريقة أخرى، فقد ذكر أنه بعد انتهاء الاجتماع الذي عقد في السادسة من مساء يوم 30 سبتمبر بمكتب الفريق أول محمد فوزي، وحضره أعضاء مجلس الأمن القومي بناء على تعليمات السادات لاتخاذ قرار بشأن ما يتبع يوم 8 نوفمبر 1970 عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، بناء على مبادرة روجرز طلب شعراوي جمعة من هيكل أن يصحبهم إلى مكان يستطيعون فيه الحديث هم الأربعة "شعراوي وهيكل وسامي شرف وأمين هويدي".

وذكر هيكل أنهم استقلوا سيارة شعراوي المرسيدس السوداء الحكومية، وجلس شعراوي في الأمام بجوار السائق وجلس الثلاثة الباقون في الخلف، كانت معظم الطرق مغلقة بسبب حشود الجماهير التي كانت تتدفق على العاصمة من جميع الاتجاهات استعداداً لتشييع جنازة عبد الناصر يوم أول أكتوبر. وعندما وصلت السيارة أمام مركز تدريب الشرطة في طريق صلاح سالم أوقف شعراوي السيارة واستدار للخلف من مقعده الأمامي وقال: "هؤلاء الثلاثة: السادات وحسين الشافعي وعلي صبري الذين يقيمون في قصر القبة ويتصرفون كما لو كانوا الثالوث: كوسيجين بودجورني بريجنيف، بينما نحن الناصريين الحقيقيين وأقرب الناس إلى عبد الناصر لم نفعل شيئًا بعد لنقرر طريق العمل المشترك الذي سنسلكه، وهذا ما دفعني إلى التفكير في ضرورة مناقشتنا للموقف معًا" وذكر هيكل أن صراحة شعراوي كانت تتطلب منه صراحة مماثلة ولذا رد عليه قائلاً: "إذا كنتم تريدون التنسيق معًا كوزراء فلا تفعلوا ذلك أمامي، فأنا قد اعتزمت ترك الوزارة، ولكن لدى نصيحة أوجهها لكم وهي أنه من الخطأ أن تحولوا القيام بدور عبد الناصر إذا فعلتم ذلك فلا مفر من حدوث رد فعل

سوف يقود إلى صراع من أجل السلطة، إذا حدث تعارض في الآراء فسوف ألعب دوري فيه بصفتي صحفيًا، ولكن إذا جرى صراع على السلطة يرتكز على الأشخاص فلن أتدخل فيه، وسوف تعاني منه البلاد بأكملها " .

ووصف هيكل في روايته السابقة تصرفات سامي شرف العصبية خلال هذا الحديث، فقد ثار غاضبًا في البداية، وقال: لا، إما أن نبقى معًا أو نذهب معًا، وعندما انتهى هيكل من حديثه زاد انفعال سامي وصرخ قائلاً: ناصر لم يمت، وأخذ يجهش بالبكاء، ثم في الصياح بأنه إما أن يبقى الكل أو يرحل الكل .

وأنهى هيكل روايته بأن تصرفات سامي شرف جعلته يفقد أعصابه، فترك سيارة شعراوي واستقل سيارته التي كانت تسير خلفهم، وانطلق السائق بها عائداً إلى القاهرة وذكر شعراوي أنه اجتمع بعد ذلك بسامي شرف وبالفريق أول محمد فوزي، وقرروا أن يستمروا في الحكم، وأن يؤيدوا السادات، وأخطروا بذلك باقي مجموعتهم؛ وهم: "سعد زايد وزير الإسكان، وحلمي السعيد وزير الكهرباء، ومحمد فائق وزير الإعلام" ، وكان تفكير الجماعة قد انتهى إلى ترشيح السادات لرئاسة الجمهورية، خاصة بعد أن أقلقها ظهور زكريا محيي الدين المفاجئ، فقد صدر له نعي للرئيس الراحل عبد الناصر في الأهرام داخل إطار لافت للأنظار، كما تركزت عليه عدسات التليفزيون فترة طويلة خلال الجنازة وأثناء مراسم الدفن، وقد أدى ذلك الأمر إلى استدعاء محمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذ أمام اللجنة التنفيذية العليا وسؤاله عن سر ذلك التركيز على زكريا محيي الدين، فأنكر أن يكون له أدنى علاقة بالموضوع، وأعللن تأييده لترشيح السادات، ولم يكن أحد في الجماعة بالطبع يرحب بترشيح زكريا محيي الدين، فقد كانت شخصيته القوية تجعل من المتعذر السيطرة عليه، على عكس السادات الذي غررت بهم شخصيته المستكينة المسالمة طوال عهد عبد الناصر، فاعتقدوا أن في إمكانهم توجيهه بسهولة، وأنه سوف يقنع ببريق المنصب وأبهة الرئاسة، بينما

يظلون هم على نفس الحال التي كانوا عليها في أواخر عهد عبد الناصر، من حيث السيطرة الكاملة والإمساك التام بزمام الأمور.

وعقب إتمام الإجراءات الدستورية وتولي السادات رئاسة الجمهورية في 16 أكتوبر 1970 أصدر السادات قراراً بتعيين نائبين هما حسين الشافعي وعلي صبري وتعيين عبد المحسن أبو النور أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكي، وكلف الدكتور محمود فوزي بتشكيل وزارة جديدة، وفي التعديل الذي أجراه محمود فوزي في وزارته أصبح شعراوي جمعة نائبًا لرئيس الوزراء للخدمات ووزيراً للداخلية، بينما ظل الفريق أول محمد فوزي وسامي شرف على نفس وضعهما القديم، ولكن ذلك التعديل الوزاري أدى إلى خروج أمين هويدي من الحكم، وكان واحداً من أقر المقربين إلى عبد الناصر، وكان يشترك كثيراً في حضور اجتماعات الجماعة الثلاثية في مكتب سامي شرف باعتباره موضع ثقة الرئيس، وقد ذكر شعراوي جمعة في التحقيق أمام المدعي الاشتراكي قصة خروج أمين هويدي من الوزارة، فقال ما يلي:

" كان أمين هويدي أحد أفراد المجموعة الذين يعتمد عليهم عبد الناصر أنا وسامي وهو، وكان أيضًا من المركز عليهم باعتبارنا مراكز قوى سواء في الداخل أو الخارج، واستمر يعمل معنا حتى وفاة الرئيس، وبقى أيضًا وزيراً في وزارة محمود فوزي الأولى، وفي التعديل الذي أجرى فيها عرضت إلى وزارة الإدارة المحلية، وقابل الرئيس السادات، ولم يقتنع بهذه الوزارة، وفي تصوري إنه اكتشف أن في التشكيل نواب رئيس وزارة وكان يتوقع إنه يبقى على الأقل نائب رئيس وزراء، واعتقد إنه لو كان قد عاد للإشراف على المخابرات العامة، فإن ذلك كان سيرضيه حيث أنه غير فجأة في أبريل 1971 وحل مكانه حافظ إسماعيل.

وكانت الفرصة سانحة لعودته بعد تعيين حافظ إسماعيل وزيراً لشئون مجلس الوزراء في التعديل الوزاري الذي تم، ولما صدر التشكيل الوزاري ولم يشمل أمين هويدي

غضب مني أنا وسامي أكثر من إحساسه بها من جهة السادات، ويجوز أنه كان متصوراً أننا نقف إلى جانبه بحكم تزاملنا نحن الثلاثة في العمل، وأذكر أني بعثت له جواب ترضية، ورحت أنا وسامي وزرناه واستمرت الاتصالات بيننا على فترات متقطعة" .

وبادرت الجماعة بتعيين أحمد كامل الذي بدأت نشأته السياسية في مكتب سامي شرف، ثم علم بعد ذلك مع شعراوي في مكتب التنظيم الطليعي، بادرت بتعيينه رئيساً لجهاز المخابرات العامة، ومن خلال أحمد كامل أصبح جهاز المخابرات العامة ذو المهام الخطيرة في الدولة لا يعدو أن يكون جهازاً فرعيًا ملحقًا بمكتب سامي شرف يتلقى منه الأوامر والتوجيهات .

وكان السادات منذ تولي رئاسة الجمهورية قد أسفر عن شخصية اختلفت في جوهرها تمامًا عن كل ما كان يتوقعه الذين عاونوه في الوصول إلى كرسي الحكم، والذين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم، وهي أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التي يحكمون البلاد من خلالها .

فلقد برهن بعد فترة قصيرة من تولية الحكم أن شخصيته من القوة بحيث لا يقبل أن يشاركه أحد في إدارة دفة السياسة والحكم، وأن استكانته القديمة طوال عهد عبد الناصر لم تكن إلا قناعًا لإخفاء حقيقة شخصيته القوية وطموحه البعيد، وكان مضطراً إلى إتباع ذلك المسلك خشية أن يناله من عبد الناصر ما نال زملاءه من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين طوح بهم عبد الناصر خارج السلطة واحداً وراء الآخر .

ورغم ما أعلنه السادات في الاجتماع الأول للجنة التنفيذية العليا في أوائل نوفمبر 1970 في أعقاب توليه رئاسة الجمهورية من أنه لا يستطيع الحكم بمفردة، وأنه سوف يتبع في حكمه أسلوب القيادة الجماعية، وأن اللجنة التنفيذية العليا هي القيادة السياسية لمصر، ومن أجل ذلك فسوف تدعى للاجتماع بانتظام مرة كل أسبوعين للنظر في جميع الأمور التي تهم البلاد؛ فإن التجربة العملية أثبتت أن السادات لم يكن يعني ما يقول،

وأن أسلوب القيادة الجماعية غير وارد مطلقًا في تفكيره أو مخططاته، فإن اللجنة التنفيذية العليا لم تنعقد منذ انعقادها الأول رغم مرور حوالي ستة أشهر، وبات واضحًا من تصرفات السادات أنه لا يطيق أن يعارضه أحد في رأيه، وأنه ينزلق تدريجيًا إلى مخاطر الحكم الانفرادي المطلق الذي كان هو أول المنتقدين لعبد الناصر بعد وفاته بسبب انتهاجه لهذا الأسلوب الدكتاتورية خلال حكمه، ولم يكن هناك مفر من وقوع الصدام وحدوث الصراع المرير على السلطة بين السادات الذي أخذ يمارس حقوقه وسلطاته كرئيس للجمهورية، وبين أفراد الجماعة الثلاثية "شعراوي وسامي وفوزي" الذين تعودوا لسنوات عديدة أن يكون زمام الأمور بين أيديهم، وعلى أن يتولوا بأنفسهم رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ورغم تعدد مواضيع الخلاف وتباين مجالات النزاع بين الطرفين فإن الخلاف الأساسي كان منحصراً وقتئذٍ في موضوعين رئيسيين:

1. **داخليًا**: في الوقت الذي كانت فيه سياسة الجماعة تقوم على أساس بقاء الأوضاع الداخلية على ما هو عليه سواء في الحكومة أو في الجهاز الشعبي، ومقاومة أي آراء تنادي بالتغيير في هذه الآونة بحجة ضرورة توحيد الجهود وعدم الانشغال عن المعركة القادمة مع العدو لتحرير الأرض، كان تفكير السادات متجهًا إلى حل الاتحاد الاشتراكي بحجة وجود كثير من العناصر السيئة ضمن صفوفه، وإعادة الانتخابات من القاعدة إلى القمة لإيجاد لجنتين جديدتين لجنة تنفيذية عليا، ولدجنة مركزية تستبعد منها العناصر غير المرغوب فيها، وبعد إتمام انتخابات الاتحاد الاشتراكي يتم تغيير شامل للوزارة بإدخال وجوه وعناصر جديدة بها.

وكان خصوم الجماعة يتهمون أفرادها بأنهم يقاومون التغيير ضمانًا لاحتفاظهم بسلطاتهم ومناصبهم القيادية الخطيرة، وخشيتهم من أن تسفر الانتخابات القادمة عن فشل أعوانهم في الوصول إلى المناصب الهامة التي كانوا يتولونها وقتئذٍ في الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي.

2. **خارجيًا**: كان أفراد الجماعة يؤمنون بضرورة استمرار السياسة التي رسمها

عبدالناصر، وهي الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتي الذي هو المورد الوحيد لمصر للسلاح، حتى يتم للقوات المسلحة خوض غمار المعركة ضد إسرائيل لتحرير الأرض المحتلة، وأنه ليس في الإمكان الثقة بأمريكا بسبب انحيازها التام لإسرائيل.

ولكن السادات كان يرى أنه من الخطأ الاستمرار في معاداة أمريكا والاكتفاء بالسير في الفلك السوفيتي، فقد أثبت الاتحاد السوفيتي عجزه عن حل القضية سلميًا، أو فرض تدخله لحلها عسكريًا، ولقد وضح بجلاء أن سياسته في تسليح مصر منذ هزيمة يونيو 1967 قائمة على تحقيق قدرتها الدفاعية فقط، مما يعني عدم إمكان مصر القيام بهجوم ضد إسرائيل، ولذا كان يرى أنه لابد من إجراء الاتصالات مع أمريكا التي تملك في اعتقاده 99٪ من أوراق اللعب، والتي في إمكانها الضغط على إسرائيل من أجل حل القضية سلميًا.

وكان علي صبري باعتباره نائبًا لرئيس الجمهورية وعضواً باللجنة التنفيذية العليا قد انتابه شعور بالإحباط بعد أن رأى نفسه رغم بريق مناصبه مجرداً من أية سلطة أو مشاركة فعلية في الحكم، كما أثار ثائرته أسلوب السادات الانفرادي في اتخاذ القرارات دون مشاورة أحد، كما جرى يوم 4 فبراير 1971 حينما أعلن أمام مجلس الأمة فجأة مبادرته للسلام المتعلقة بإعادة فتح القناة للملاحة الدولية، في مقابل انسحاب إسرائيل إلى منطقة المضايق، ونظراً لأن السياسة التي كان يؤمن بها علي صبري من الوجهتين الداخلية والخارجية كانت تتفق تماماً مع السياسة التي كانت تعتنقها جماعة شعراوي وسامي وفوزي هم وأعوانهم العديدين الذين كانوا يدورون في فلكهم وقتئذٍ في المجالين التنفيذي والشعبي؛ فقد تواءمت أهداف الطرفين، وبدأ التعاون الوثيق بينهما بقصد الوقوف في وجه السادات، وإجباره إذا لزم الأمر على التنحي عن الحكم.

وحاول علي صبري بحكم المناصب الكبيرة التي تولاها لا يهاب السادات، فلم يكن يحترمه كالآخرين، وعندما كان يتحدث أمام أعضاء اللجنة المركزية يوم 25 أبريل 1971

معارضًا مشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا كان يوجه الحديث إلى رئيس الجمهورية بقوله: "أنت يا سادات"، وقد أتضح من شرائط التسجيل التي ضبطت بالمخابرات العامة بعد أحداث 15 مايو أن علي صبري اعتاد أن يواجه أشد أنواع الشتائم وعبارات السباب الجارحة إلى الرئيس خلال محادثاته التليفونية مع أعضاء الجماعة. وكان هؤلاء يعتقدون أنه باعتباره رجل موسكو رقم (1) في مصر فإنه غير قابل للعزل، ولن يجرؤ السادات على مسه بسوء، ومما يؤيد ذلك أن شعراوي قال لعلي صبري خلال محادثة تليفونية جرت بينها يوم 25 أبريل 1971 عقب اجتماع اللجنة المركزية "السادات لن يجرؤ أن يمسك بشيء وإلا يبقى حرق الدنيا".

وكان مخطط الجماعة يقوم على الاستفادة من كراهية علي صبري للسادات ومن نقمته الشديدة عليه، لتحريض علي صبري على مهاجمة السادات بطريقة عنيفة خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية، مما يؤدي إلى إخراج مركزه أمام الرأي العام في مصر في الوقت الذي يقومون فيه بزعزعة ثقة السوفيت فيه، وتشويه صورته أمامهم بإبلاغ القادة السوفيت في موسكو عن طريق سفيرهم في مصر فلاديمير فينو جرادوف بأن السادات قد انحرف عن الخط الناصري وعن الاشتراكية، وأنه قد باع البلد للأمريكان، وقد علق السادات على ذلك في كتابه "البحث عن الذات" بقوله: "إنه من المؤلم أن السوفيت قد صدقوا هذا الكلام".

وكانت القضية الكبرى التي أثارت الأزمة وفجرت الصراع بين الطرفين هي قضية الاتحاد العربي الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا، ففي خلال اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأربعاء 21 أبريل 1971 باستراحة الرئيس بالقناطر الخيرية شن علي صبري هجومًا عنيفًا على السادات من حيث الأسلوب الذي يتبعه في عدم استشارة أحد، ومن حيث الموضوع لعدم موافقته على اشتراك مصر في هذا الاتحاد. ونتيجة للاحتكام إلى أعضاء اللجنة خسر السادات الجولة إذ كانت نتيجة التصويت 4 ضد 3 لصالح علي صبري، مما دفع السادات إلى إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية التي تقرر أن تعقد اجتماعها يوم 25 أبريل 1971.

ورغم أن الاتفاق كان قد تم مع علي صبري على أن يلتزم الصمت ولا يتدخل بتاتًا في المناقشات حتى يبدو أن الاقتراح الذي سيطرح بشأن تأجيل اتخاذ القرار تابع من داخل اللجنة المركزية نفسها؛ ولكن شعراوي جمعة وسامي شرف تمكنا من إثارة علي صبري بطريقة غير مباشرة، فقد نقلا نبأ اعتزام السادات إقالة علي صبري إلى عبد المحسن أبوالنور الذي لم يتردد في إبلاغه لعلي صبري قبل اجتماع اللجنة المركزية مباشرة، وقال له: "خش جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره" مما أثار ثائرة علي صبري، وجعله يغير خطته من التزام الصمت إلى المبادرة بالهجوم، وإثارة اللجنة المركزية ضد السادات، وكان نبأ اعتزام السادات إقالة علي صبري قد تسرب إلى سامي وشعراوي بوسيلة خاصة من السفارة السوفيتية، كما تأكد النبأ لدى سامي من أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الذي أبلغه له بحكم وظيفته، وقد ذكر أحمد كامل خلال التحقيق معه بعد أحداث 15 مايو 1971 أن شعراوي وسامي كانا من المكر والدهاء بحيث أثارا علي صبري بطريق غير مباشر، وذلك بتوسيط عبد المحسن أبو النور لنقل النبأ إليه، ولما استفسر منهما علي صبري بعد اجتماع اللجنة المركزية عن حقيقة الأمر نفيًا له علمهما بأي شيء عن ذلك، ووعده بأنهما سيبحثان الموضوع، وقد علق أحمد كامل على ذلك في التحقيق بأن سامي وشعراوي كانا يتبعان أساليب ماكرة وغير واضحة في سبيل الوصول إلى غرضهما وطبقا ذلك حتى في صلاتهما الشخصية وفي عملهما، وقد نفيا لعلي صبري علمهما بشيء مما نقله له عبد المحسن أبو النور بشأن اعتزام السادات إقالته في حين إنهما يعلمان تمامًا أن الخبر صحيح لأن أحمد كامل كما ذكر، كان أول من نقله لهما بحكم علمه كرئيس للمخابرات العامة.